



النجاح النسبي لـ «وقف العمليات العدائية» لا يستبعد نهائياً العودة إلى إشعال الجبهات. وهذا رهن حسابات الإيرانيين والنظام السوري، بعدما أشار الانسحاب الروسي، ولو جزئياً، إلى أن موسكو تعطي أولوية للمفاوضات والحل السياسي، في إطار توافق غير مسبوق بينها وبين واشنطن. وإذا كان لهذا التوافق أن يستمر، فلا بد أن تسعى محادثات جون كيري مع فلاديمير بوتين وسيرغي لافروف إلى تطوير ما تم التوصل إليه، أي الانتقال من الهدنة الموقتة إلى وقف إطلاق نار دائم، والانتقال من البحث في الشكليات والتفاوض على التفاوض وجدول الأعمال إلى تداول وفدي النظام والمعارضة في تفاصيل «الانتقال السياسي».

ولن ترضي الأطراف لوقف النار أو لدخول تفاوض في العمق إلا إذا تبيّنت أن هناك تصميماً أميركياً – روسيّاً يرقى إلى مستوى الإرادة الدولية، وهذه بدورها ستتعكس على الداعمين كافة.

هذه هي اللحظة التي ينفي أن يثبت فيها الأميركيون والروس فعلاً أنهم في صدد إنهاء الصراع في سوريا.

فالاكتفاء بـ «وقف العمليات» وعدم البناء عليه، كما الركون إلى وجود وفدي المعارضة والنظام في أروقة الأمم المتحدة وعدم تفعيل التفاوض بصيغ عملية مرتنة، من شأنها أن تعيد الأولوية إلى الأرض للتحاور بالنار والاحتكام إلى القتال.

والواقع، أن الشهور الثلاثة التي مرّت على صدور القرار 2254 شهدت إهماً دولياً لنصوصه وقصيراً في تنفيذه، من دون أن يكون هناك تفسير مقبول. إذ باشر المبعوث الأميركي ستيفان دي ميستورا، فور صدور القرار، البحث في المواجهات المحتملة للمفاوضات، وشاركه القوى الدولية الضغط على الطرفين كي يحضران إلى جنيف.

ولو لم تتحجّج المعارضة وتطلب إجراءات تمهدية قبل التفاوض، لما التفت الجميع إلى أن القرار نصّ فعلاً على: «الصلة الوثيقة بين وقف إطلاق النار وانطلاق عملية سياسية موازية»... «تحديد طرائق وقف النار وشروطه»... «الحاجة إلى آلية لرصد وقف النار والتحقق منه والإبلاغ عنه»... «تدابير لبناء الثقة»... «وصول المساعدات الإنسانية»... «الإفراج عن أي محتجزين في شكل تعسّفي»... «وقف أي هجمات موجّهة ضد المدنيين» – «بما في ذلك الهجمات ضد المرافق الطبية» – «وأي استخدام عشوائي للأسلحة بما في ذلك القصف المدفعي والجوي».

وما يفرض التذكير بهذه النقاط هو أن الدول التي صيغ القرار بعナイتها فكّرت في كل الشروط الالزمة والضرورية قبل العملية التفاوضية، وأنها هي التي أهملتها (اجتياح الميليشيات الإيرانية العديد من المناطق، القصف الروسي للمستشفيات والمدارس، القصف «النظامي» المستمر بالبراميل) فتسبيّت بنكسة لانطلاق التفاوض.

لذلك، كانت مفاوضات كيري - لافروف في ميونيخ (11 شباط/ فبراير)، والهدنة التي أثمرتها، في مثابة «صحوة الجبارين» - إذا جاز التعبير. لكن، ربما كانا في حاجة إلى «صحوة» أخرى في ما يتعلق بالجانب السياسي، وهو الأصعب.

إذ لا بدّ أن يتوافقا على «مشروع انتقال سياسي» مشترك، لأنهما قد يعمدان في مرحلة ما/ قريبة إلى الضغط على الطرفين، ولن ينجحا في ذلك إلا إذا اتسم طرحوها بمقدار كبير من الوضوح والمعقولية في احترام الشعب السوري وطموحاته. لم يعد مفيداً (ولا مسلياً طبعاً) جعلهما العلني العقيم على «مصير بشار الأسد»، ولا توافقهما السري على إبقاءه طالما أن هناك حاجة إليه أو الوعد بأن «الانتخابات بعد 18 شهراً» هي الحد الأبعد لاستمراره في المشهد.

هذا الجدل يعطي الأسد مزيداً من الفرص ليس فقط للقتل واستخدام البراميل المتفجرة، بل خصوصاً للمماطلة والعرقلة والتعطيل، معلّقاً أساساً على ابتزازات إيران وإسرائيل للعب من وراء الستار على تباينات أميركية - روسية، سواء لمدّ عمره السياسي أو لدسّ أطروحتات تمكنه من الاستمرار في أي صيغة تقسيمية أو فيديرالية.

وليس البديل من هذا الجدل أن يعتمد على صالح مسلم (رئيس «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي)، أو على أي جهة أخرى مماثلة تستمد أدوارها من تقاطع الاستخدامات (الأميركية والروسية والإيرانية والأسدية والإسرائيلية) لها، لطرح تصوّراً لـ «مستقبل سوريا».

فمثل هذا الطرح ينبغي ألا يكون متسرّعاً أو مستسهاً التوجّه نحو الفدرلة أو التقسيم، بل أن يكون مسؤولاً في تصور احتمالات المستقبل: فمن حق الأكراد أو العلوبيين أو سواهم أن يُصان أمنهم وتحترم حقوقهم، لكن إذا كان لأي مكون أقلوي أن يفرض مرة أخرى مصالحه ونزواته على الآخرين، لمجرد أن هذا يناسب روسيا أو يناسب إيران وأن أميركا لا مانع لديها، فهذا لا يعني أن البحث جارٍ عن نهاية للصراع بل عن إدامته، أو أن ثمة نية حقيقية لتصفية «داعش» وإرهابه بل لإيجاد كل الأسباب لنشوء إرهاب أشد وأدّه.

هنا يتوجّب التذكير أيضاً بالقرار 2254، الذي نصّ على «التزام وحدة سوريا واستقلالها وسلامتها الإقليمية وطابعها غير الطائفي، وكفالة استمرارية المؤسسات الحكومية، وحماية حقوق جميع السوريين بغضّ النظر عن العرق أو المذهب الديني»... لذا تتوجّب مسألة الأميركيين والروس هل أن لهذا الكلام معنى ويلزم احترامه في ما سيكون أم أنه في عُرفهم مجرد مبادئ لم تعد صالحة لما سيكون؟

لكن، لماذا تُتصدر القرارات أصلاً، ولماذا تقدّم على أنها «قوانين دولية» إذا كانت الدول الكبرى تعتبرها بلا قيمة وتضمر مسبقاً عدم احترامها؟.. بل هناك فرصة حقيقة للحفاظ على وحدة سوريا، إن لم يكن عملاً بالمبادئ فليكن بالتبصّر في أن «الأقاليم المفدرلة» أو «الدوليات المقسمة» إعدامٌ نهائي للدولة والمؤسسات التي دأبت روسيا على التحذير من انهيارها، وترخيصٌ دولي للتخلي عن إنهاض الاقتصاد ومشاريع إعادة الإعمار، وستكون بالتالي إيداناً بتناحر دائم واستيلاداً متكرراً لظواهر التطرف والإرهاب. ناهيك طبعاً عن الصداع الإقليمي المفزع الذي ستحمله «شرغنة» التفتت والتفكيك من كسر تاريخي لأي تعايش بين الأديان والأعراق.

صحيح أن الواقع الذي أبى من الصراع صعب ومحلي، لكن تهرب المجتمع الدولي -تحديداً أميركا وروسيا- من الاعتراف

بمسؤولية نظام الأسد عما حصل من إجرام ووحشية، زاد الواقع الصعب صعوبةً ببحثه عن أفضل السبل لبقاء هذا النظام وإفلاته من أي عدالة وعقاب، بل لمكافأته بإقاليم أو دويلة.

لا أحد يعتقد بإعلان «فيديرالية روج آفا - شمال سوريا» فقط، لأن حزب صالح مسلم هو من يتبنّاها أو لأنه قال أنه جمع بعض دزينة من «الأحزاب» في مؤتمر، أو لأنه حليف هيثم منّاع وقد يصبح حليف أحمد الجربا الذي يستغل على عشائر الحسكة، بل إن للاهتمام به سببين:

الأول، أن **إعلان الفيدرالية أكّد معلومات تعود إلى أواخر 2012**، عندما كشف «حزب الاتحاد» عداءه للمعارضة المقاتلة وبخاصة لـ «الجيش السوري الحر» في حلب وأطرافها، ونقل وقتهن عن مواليـن للنظام وأكراد مناوئـين لصالح مسلم أن حزبه سيكون «قاطرة التقسيم» لئلا يكون النظام هو المبادر إلى طرح هذا الخيار.

أما السبب الآخر فهو، طبعاً، تصريح نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي رياشكوف (29/02) بأن سوريا «قد تصبح جمهورية فيدرالية»، وقد اتضح في الآونة الأخيرة أن الروس باتوا يقاسمون الأميركيـين النفوـذ على «حزب الاتحاد» وبرضا متبادل. وبين الأطراف الداخلية المعنية بالأزمة ليس هناك مستفيدـون من طرح الفيدرالية غير أكراد صالح مسلم ونظام الأسد، ومع أن الأخير بادر إلى رفضـه إلا أنه وضعـه في استثمارـاته السياسيـة وفي خانـة المساومـات المـقبلـة.

الجـديد هو أن إـيران استـيقـظـت فـجـأـة على «خطـر الأـقـالـيم الـكرـديـة» عـلـيـها مـباـشـرـةً، مع أنـها دـعـمـت ولا تـزال حـزـبـ العـمالـ الـكرـدـسـتـانـيـ النـاـشـطـ إـرـهـابـيـاً الـآنـ دـاـخـلـ تـرـكـياـ، وـ«ـالـأـقـالـيمـ» هـذـهـ تـعـنيـ التـقـسـيمـ وـهـيـ غـازـلـتـ ولا تـزالـ هـذـاـ الـخـيـارـ باـعـتـارـهـ الـوـحـيدـ الـذـيـ يـضـمـنـ مـصـالـحـهـ فـيـ سـورـيـةـ.

لـذـكـ، يـلـزـمـهاـ أـنـ تـسـتـيقـظـ أـيـضاـ مـنـ وـهـمـ آـخـرـ وـهـوـ أـنـ تـمـسـكـهـ بـالـأـسـدـ كـضـامـنـ لـتـكـ المـصـالـحـ بـاتـ أـكـثـرـ مـنـ أـيـ وـقـتـ مـضـيـ رـهـانـاـ عـلـىـ وـرـقـةـ مـحـرـوـقـةـ.

الحياة اللندنية

المصادر: